دليل التحول الرقمي في القضاء المصري



إعداد

المستشار/ طاهر أبوالعيد

مستشار بمحكمة إستئناف القاهرة

ماجستير القانون الجنائي الدولي – معهد الأمم المتحدة

دليل التحول الرقمي في القضاء المصري

إعداد

المستشار

طاهر أبوالعيد

مستشار بمحكمة إستئناف القاهرة

٢٠٢٠

يتزامن صدور هذا الدليل مع صرح به السيد المستشار وزير العدل عقب اجتماعه مع وزير الاتصالات من أن الدولة تتبنى مشروع مصر الرقمية، ومن ثم فإن وزارة العدل تضع مشروع إنفاذ القانون ورقمنه العدالة وتطوير مكاتب التوثيق على قائمة أولويتها، وقد أشاد سيادته بالتعاون مع وزارة الاتصالات وما تبذله من جهد لتدعيم خطط الوزارة في مجال الميكنة، كما دعا الى إعادة بحث بروتوكول التعاون الموقع بين الجانبين ليشمل جميع الهيئات والجهات القضائية، وذلك حتى يضمن التنسيق بين مشروعات التطوير والميكنة في كل منها.

ومن جانبه أكد وزير الإتصالات أنه في إطار السعي نحو بناء مصر الرقمية يتم التعاون مع كافة اجهزة ومؤسسات الدولة لتحقيق التحول الرقمي، موضحا أنه يتم التعاون مع وزارتي العدل والداخلية والنيابة العامة من أجل تطوير منظومة العدل باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إطار التوجه نحو تحقيق العدالة الناجزة من خلال مشروعات إنفاذ القانون للقضاء الجنائي والذي نستهدف من خلاله بناء قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة عن النيابات والمحاكم وكافة المعاملات عن الأحكام الواجب تنفيذها وذلك عن طريق تطوير تطبيقات العدالة الجنائية والتكامل مع نظام اقسام الشرطة ونظام النيابة العامة ومحكمة النقض والمحكمة الدستورية وتطوير خدمات محكمة النقض ومكاتب التوثيق وإطلاق البوابات الالكترونية للمحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة ووزارة العدل.

في إطار تبني الدولة لاستراتيجية التحول الرقمي في **خطة مصر ٢٠٣٠** وإيمانًا بأهمية **التحول الرقمي** في بناء مجتمع قوي ومتقدم، وترسيخًا لمبدأ المشاركة

ونشر الوعي، نقدم هذا الدليل المختصر لأهم **مصطلحات التحول الرقمي**. من خلال هذا الدليل نوضح أهم المصطلحات الدارجة والمستخدمة أثناء عملية **التحول الرقمي**.

لماذا دليل التحول الرقمي؟

١. نشر الوعي حول مفهوم التحول الرقمي
٢. تنبيه القائمين على عملية التحول بأهم مصطلحات التحول
٣. بناء دليل مرجعي لمصطلحات التحول
٤. تسهيل الوصول السريع لمصطلحات التحول

لمن هذا الدليل؟

١. رؤساء محاكم الاستئناف وقضاتها – رؤساء المحاكم الابتدائية وقضاتها – المحامين العامين ورؤساء ووكلاء النيابة العامة
٢. فِرق التحول الرقمي المُشكلة حديثًا
٣. الفنيين والتقنيين المشمولين في عملية التحول
٤. المحامين وأساتذة القانون

مقدمة

"التحول الرقمي" بشكل عام هو تطبيق أنظمة التكنولوجيا في تعاملاتنا اليومية، ولكن الموضوع أعمق من ذلك بكثير فلتحقيق مفهوم التحول الرقمي والمجتمعات الذكية، عملت الدولة خلال السنوات السابقة على تحديث أنظمة التكنولوجيا والشبكات في الجهات الحكومية وتطوير دواوين عموم المحافظات والمصالح الحكومية، وإطلاق شبكات الجيل الرابع للإتصالات والإنترنت، وتطوير البنية التحتية لهذه الخدمات لتكون جاهزة لتحقيق **التحول الرقمي** في كل مكان على أرض مصر بما يتناسب مع أهداف الدولة في **خطة مصر ٢٠٣٠.**

فالتحول الرقمي هو مفهوم شامل لا يقتصر فقط على وجود الأجهزة والتطبيقات التكنولوجية، بل يعتمد مفهوم **التحول الرقمي** والأنظمة الذكية سواء كانت في الحكومة أو في أي مكان آخر، على عدة عوامل، أهمها:

- تحقيق أعلى إستفادة ممكنة من قواعد البيانات، مع وجود بنية تحتية تستوعب التغيرات الجديدة.
- تدريب مقدمي الخدمات على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- شبكة إنترنت قوية **يستطيع** من خلالها المواطن أن يتحول رقمياً ويساير التطور الذي تستهدفه الدولة.
- الأجهزة والادوات والتطبيقات التي يتم الاعتماد عليها **بما** يتناسب مع متطلبات كل قطاع "تعليم، صحة، زراعة، صناعة، طاقة، خدمات مالية" وغيرها.

مفهوم التحول الرقمي "بالإنجليزية Digital transformation"

ربما يكتنف مصطلح **التحول الرقمي** بعض الغموض، لكن أركانه وآثاره لا تقبل الشك وخصوصًا في ظل التحولات المُتلاحقة في التكنولوجيا والإقتصاد وما تفرضه من ضغوط على المؤسسات لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين القيمة التي تعود على عملائها.

ويمكن تعريف التحول الرقمي بأنه هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع الجوانب الاجتماعية. أحد أمثلة **التحول الرقمي** هو الحوسبة السحابية. فهي تقلل من الاعتماد على الأجهزة المملوكة للمستخدم وتزيد من الاعتماد على الخدمات السحابية القائمة على المشاركة.

كذلك يُعرف **التحول الرقمي** بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها.

وأخيراً يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل. ويوفر **التحول الرقمي** إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين، مع

تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ.

لا تعني الجاهزية الرقمية للمؤسسات مجرد توفير المعلومات والخدمات في صورٍ رقمية، بل تتعلق أساسًا بإعادة تصميم العمليات الداخلية وتدريب الموظفين إلى جانب الوثوق في رقمنة المعلومات لتُلائم جميعها البيئة الرقمية الجديدة. وفيما يلي سبع خطوات تُيسر على المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات عملية **التحول الرقمي:**

ويتطلب **التحول الرقمي** تمكين ثقافة الإبداع في بيئة العمل، ويشمل تغيير المكونات الأساسية للعمل، ابتداء من البنية التحتية، ونماذج التشغيل، وانتهاءً بتسويق الخدمات والمنتجات.



فوائد التحول الرقمي

التحول الرقمي له فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية أيضاً منها أنه يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويُحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين. كما يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.

ويمكن طرح ميزات التحول الرقمي على النحو التالي:

- إعادة تشكيل الطريقة التي يعيش ويعمل ويفكر ويتفاعل ويتواصل بها الناس، إعتماداً على التقنيات المتاحة، مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العملية.
- تحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق، وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة.
- تحقيق تغيير جذري في الخدمات المقدمة للأفراد، وتحسين تجاربهم وإنتاجيتهم.
- تغيير نماذج العمل وتغيير العقليات.
- الإستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

- تمكين الإبتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة والسير نحو النجاح.
- توفير إستراتيجية لخلق قيمة تنافسية أعلى، وفرق عمل متطورة، واستدامة ثقافة الإبداع.
- إستبدال العمليات الرقمية بالتقليدية.

التحديات التي تواجه التحول الرقمي وكيفية التغلب عليها

يصحب أي تغيير قدرٌ لا بأس به من الصعوبات، ولأن التحول الرقمي أساسًا هو عملية تغيير شاملة لا تنجح دون مشاركة العنصر البشري، فيتعين على المؤسسات ضمان مشاركة جميع موظفيها والمحافظة على حماستهم؛ من أجل رحلة يسيرة وناجحة للتحول الرقمي.

ومما يُضيف إلى تحدي التحول الرقمي حاجته إلى مزيجٍ متوازن من الإستراتيجيات الثقافية وتغيير آليات سير العمل فضلًا عن تبني حلول تكنولوجيا المعلومات. وقبل ذلك، وكما هو الحال مع أي مشروع، يتطلب رسم أهداف واضحة تُوجِّه خطوات المؤسسات. وفيما يلي عرض لمكونات الاستراتيجية الناجحة للتحول الرقمي.

أولًا: الثقافة:

كثيرًا ما تُوصف ثقافة المؤسسات بأنها العقبة الأكبر أمام التحول الرقمي فليس من السهل تغييرها مثلما تُحدث المؤسسات أنظمة الحاسب أو

البرمجيات. وعلاوةً على ذلك، لا تتلائم ثقافة أغلب المؤسسات مع التغيير، بل إنها تُعيق التحول أحيانًا من خلال هياكلها الجامدة التي قد تتسبب في عزل فرق العمل عن بعضها البعض.

وفي المُقابل يتطلب التحول الرقمي ثقافةً مؤسسية تُشجع المساءلة والشفافية، وتُفسِح المجال أمام المرونة والتجريب والتعلم من الإخفاقات أولًا بأول. ويتباين نجاح التحول الرقمي بحسب قدرة المؤسسات على جمع أشخاص من خلفيات متنوعة معًا ودعم التعاون والمشاركة.

وتضمن الثقافة المُتكيفة سرعة الاستجابة للاحتياجات المتغيرة سواءً للعمل أو للعملاء، وهو أمر بالغ الأهمية في ضوء التغييرات الشاملة التي لا تستثني مؤسسة أو مجال وصعوبة التنبؤ باتجاهات المستقبل.

ثانيًا: آلية العمل:

تعني عملية التحول الرقمي ضمنًا هجر أساليب العمل القديمة. وتحتاج المؤسسات إلى أُطر تشغيلية فعَّالة كي تنجح في التحول المرن وفقًا لاحتياجات العمل.

ثالثًا: التكنولوجيا:

لا يهدف تبني التكنولوجيا إلى مجرد اقتناء أدواتها، بل ينبغي أن يكون جزءًا من رؤيةٍ أوسع للتحديات التي تُواجه المؤسسات والنتائج التي تصبو إليها، كما يتعين على المسؤولين عن إدارة تكنولوجيا المعلومات تحديد أهداف واضحة لعملهم تتعلق بالاستجابة السريعة لطلبات العملاء، وتحديث الأنظمة، وسرعة طرح التطبيقات والخدمات، والتحكم في تكاليف الصيانة بما يُوفر الموارد والوقت للابتكار.

في سبيل إنجاح التحول الرقمي تحتاج المؤسسات الحكومية إلى تحديث بنيتها التحتية واتباع أساليب إدارية مُبتكرة، والأهم من ذلك تأهيل مواردها البشرية واجتذاب مواهب شابة في مجال التكنولوجيا. ويعني ذلك –في أغلب الدول- خوض منافسة ليست سهلة مع شركات القطاع الخاص التي غالبًا ما تتفوق ببيئة عمل أكثر مرونة وجاذبية ولاسيما للشباب.

لطالما كان العمل الحكومي لدى كثيرين مرادفًا للبيروقراطية والأساليب الإدارية البالية. ولذلك من الضروري أن تُغيّر الحكومات هذا التصور الشائع بالكشف عن اهتمامها بالتحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة وترحيبها بالأفكار المبتكرة.

ومما يُساعد في ذلك تنظيم الحكومات للمؤتمرات ومسابقات الابتكار، وكذلك اللقاءات التي تجمع المطورين والمصممين حول قضية بعينها مثل تطوير تطبيق أو خدمة أو اقتراح الحلول لمشكلات اجتماعية. كما ستستفيد المؤسسات الحكومية من المشاركة في فعاليات مثل معارض ومسابقات التكنولوجيا إلى جانب الشركات الخاصة الرائدة من أجل إثبات التزامها الجاد بالابتكار.

وبطبيعة الحال يحتاج الموظفون إلى معرفة التغييرات التي يفرضها التحول الرقمي على طريقة أداءهم للعمل، لكنهم أيضًا بحاجة إلى إدراك مساهمة عملهم في التغيير المؤسسي الأشمل. وتكتفي قائمة المهام الوظيفية ببيان ما يتعين على الموظفين القيام به دون أن تُساعدهم في فهم وجهة المؤسسة وأهمية جهودهم الفردية في بلوغها.

ولذلك لا يكفي صياغة توصيفات جديدة ومُفصّلة، بل ينبغي على المؤسسات تزويد جميع العاملين بصورةٍ أوسع حول الأسباب العملية والاستراتيجية التي تدفعها لتغيير أسلوبها، وطبيعة النهج الجديد ومعايير نجاحه.

العدالة الرقمية

يشهد العالم ما يمكن أن نطلق عليه ثورة المعلومات، وقد نشأت هذه الثورة عن تحولين كبيرين هما : التقدم الكبير في عالم الإتصالات، وطفرة تقنية المعلومات ، بحيث أصبحت وسائل الإتصال الحديثة كشبكة الإنترنت من الوسائل التي لا يمكن الإستغناء عنها، وقد تولد عن ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت تأثيرا كبيرا في أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والقانوني كان من أهمها ظهور التجارة الإلكترونية e-commerce والتعليم الإلكتروني e-learning والعدالة الإلكترونية e-justice ، فما المقصود بالعدالة الرقمية وما هي تجلياتها؟ وكذا ما هي المتطلبات الفنية والقانونية لوجودها؟ وما هي أهم تطبيقات العدالة الرقمية؟

لا يمكن لمجال العدالة أن يكون بمعزل عن التطورات التكنولوجية الهائلة الحادثة في العالم إذ أتاحت هذه الأخيرة للمؤسسات القضائية والقانونية الاستفادة من هذه الطفرة عبر تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون.

ويقصد بالعدالة الإلكترونية بشكل خاص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق الولوج المستنير لمرفق العدالة وتسهيل

التواصل بين مختلف الفاعلين في المنظومة القضائية (المحامون، القضاة، موظفي المحاكم).

ويواجه تطبيق فكرة العدالة الرقمية على أرض الواقع صعوبات وتحديات كثيرة تختلف من بلد إلى أخر، إذ أن هناك دول قطعت أشواطا في تطبيق العدالة الرقمية، وبعضها الآخر مازال متأخرا عن الركب، وهذا راجع إلى عوامل بنيوية مختلفة.

تقنيات المحاكم الرقمية

فى تقرير صادر عن «مركز تطوير النظام القانونى الأمريكى»، التابع لجامعة دنفر(**IAALS**) ، فى شهر أكتوبر ٢٠١٨م، تم رصد ثمانى عشرة تقنية ينبغى على المحاكم أن تستخدمها من أجل خدمة أفضل للمتقاضين والمتعاملين بوجه عام.[1]

- التقنية الأولى هى تمكين المتعاملين من الحصول على المعلومات والخدمات القضائية باستخدام تليفوناتهم الذكية.

- والتقنية الثانية هى تمكين المتعاملين من عرض أى دليل أو مستند أو صور أو فيديو أو أى معلومات أخرى أثناء الجلسة مباشرة من هواتفهم المحمولة على شاشة المحكمة.

---

[1] تقرير صادر عن «مركز تطوير النظام القانونى الأمريكى»، التابع لجامعة «دنفر(**IAALS**) »، فى شهر أكتوبر ٢٠١٨ م

- أما التقنية الثالثة فهى استخدام «الفيديو كونفرانس» كبديل عن الحضور الشخصى أمام المحاكم.

- والتقنية الرابعة هى تمكين الأطراف من تحديد مواعيد الجلسات الخاصة بهم إلكترونياً بما يتناسب مع ظروفهم الشخصية.

- والتقنية الخامسة هى تمكين المتقاضين من دفع الرسوم والغرامات وغيرها من الالتزامات المالية عبر الإنترنت.

- والتقنية السادسة هى أن يتضمن الموقع الإلكترونى للمحكمة إرشادات عن كيفية الوصول إليها باستخدام المواصلات العامة أو الخاصة.

- والتقنية السابعة هى تمكين المتعاملين من الحصول على المعلومات والنماذج إلكترونياً.

- والتقنية الثامنة هى تبسيط إجراءات نماذج الشكاوى والدعاوى.

- والتقنية التاسعة تستهدف الأشخاص الراغبين فى تمثيل أنفسهم أمام المحاكم، دون الاستعانة بمحامٍ، بحيث يمكنهم ملء وتعبئة المستندات إلكترونياً.

- والتقنية العاشرة هى كفالة الحصول بشكل إلكترونى على الأمر أو الحكم القضائى فى ختام إجراءات المحاكمة أو القضية.

- والتقنية الحادية عشرة هى إنشاء بوابة تقاضٍ إلكترونية لكل محكمة. والتقنية الثانية عشرة هى كفالة التقاضى الإلكترونى أو التقاضى عن بعد.

- والتقنية الثالثة عشرة هى توفير إرشادات قانونية إلكترونية للمتقاضين.

- والتقنية الرابعة عشرة هى استعمال الرسائل النصية القصيرة فى تبليغ المتقاضين بكل ما يطرأ على القضايا المتعلقة بهم المنظورة أمام المحاكم.

- والتقنية الخامسة عشرة هى استخدام التكنولوجيا فى تبسيط الإجراءات.

- والتقنية السادسة عشرة هى إلغاء متطلبات التوثيق لملفات المحاكم، بما يمهد لقيد الدعاوى إلكترونياً.

- والتقنية السابعة عشرة هى أن تتيح نماذج المحكمة لكل متقاضٍ الإمكانية لتدوين البيانات التى تحدد قائمة الاحتياجات الشخصية له، وما إذا كان لديه إعاقة بدنية أو بحاجة إلى مترجم أو تحديد الطريقة المفضلة له لتسلم التبليغات القضائية.

- أما التقنية الثامنة عشرة، فهى تطبيق المكونات النموذجية لنظام إدارة القضايا إلكترونياً.(**CMS**)

المحكمة الإلكترونية

مفهوم المحكمة الإلكترونية

يمكن تعريف المحكمة الإلكترونية بأنها موقع يتم فيه الفصل في المسائل القضائية، بحضور قضاة مؤهلين، يتمتعون ببنية تحتية تقنية متطورة تسمح لأصحاب العلاقة بتشغيل بعض الجوانب الإدارية والإجرائية لوظائف المحكمة بشكل إلكتروني، مثل تقديم الأدلة، أو إيداع السجلات والإيداع الإلكتروني في المحكمة وتلقي الشهادة عن بعد. وهدفها هو، جزئياً، تقليل الاعتماد على الورق أو المستندات المطبوعة أثناء العملية القضائية. وبشكل أساسي زيادة كفاءة المحكمة عن طريق الإسراع في الوصول إلى المعلومات. ومن الأمثلة النموذجية عنها، يمكن ذكر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وهذه الصيغة القضائية المتطورة تجد أساسها في النجاحات التي حققها التحكيم في المنازعات الإلكترونية. وقد ظهرت أولى تطبيقاتها في الولايات المتحدة الأميركية، تحت إشراف مركز القانون وأمن المعلومات وبدعم من جمعية المحكمين الأمريكيين ومعهد قانون القضاء والمركز الوطني لبحوث المعلوماتية الأمريكي، سنة ١٩٩٦. وكانت الغاية من ذلك تسوية منازعات التجارة الإلكترونية عن طريق التحكيم الإلكتروني عن طريق" القاضي الافتراضي" الذي يقوم بالاستماع الى الخصوم عن طريق البريد الالكتروني، ويفصل بالنزاع ضمن مهلة اثنين وسبعين ساعة. ومن ثم تم تعميم هذه

التجربة بحيث أصبحت المحكمة الإلكترونية معتمدة على نحو واسع في الأنظمة القضائية المتطورة.

ومن ميزات المحكمة الألكترونية نذكر على سبيل المثال:

-السرعة والدقة بالنسبة للمتقاضين إذ أن تفعيلها سيعفي من التخلف عن حضور الجلسات وتقلل النفقات وتسهل الاستعلام عن المعاملات القضائية المختلفة مما يخفف من الازدحام في المحاكم. كما تخفف من المشاحنات بين الخصوم في جميع أنواع الدعاوى.

-التوثيق الإلكتروني للدعاوي و الدفوعات والتقارير. واللوائح جميعها كما صاغها الخصوم أنفسهم، أي من دون أدنى تدخل من المحكمة أو القلم في صياغة تلك المذكرات بالاختزال أو الحذف أو التعديل، مما ينعكس على مصداقية المحاكمة وسرعة البت في الدعاوى.

-توفير الوقت والجهد بالنسبة إلى القضاة بادخار نشاط القاضي وعدم هدره في تهدئة الخصوم، وإفهامهم طلبات المحكمة. وكذلك، ان تلقي لوائح الدعوى عبر البريد الإلكتروني، وتبادلها بين الخصوم بإشرافٍ قضائيٍ، يسهّل على المحكمة الربط بين مفردات الملف وسرعة البت القضائي. كما يساعد اعتماد التقنيات الحديثة على زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد؛ لأن تعامله سيكون مع المستندات الإلكترونية في المراحل الأولى للدعوى. ويساهم كذلك في تحسين أداء القضاة عبر استخدام أنظمة

إلكترونية قانونية، تحتوي على النصوص القانونية، والاجتهادات القضائية لإصدار حكمه.

-تعويض الأرشيف القضائي الورقي بأرشيف رقمي يتسع لجميع المعلومات ويشغل حيزا مكانيا بسيطا مقارنة بالأكداس الضخمة للأحكام القضائية بجميع محاكم البلاد ويساهم في تجنب فقد الملفات وتلفها.

كما أن هذه التقنيات تسهل عملية تدقيق الدعاوى عبر الاتصال بملف الدعوى عن بعد، وتساعد إدارات التفتيش القضائي ومحاكم الاستئناف والتمييز على الدخول إلى ملف الدعوى الأصلي بشكل فعّل وبصورة آنية. وتبعاً لذلك، بات من الطبيعي القول بأنه يجب إدخال تكنولوجيا المعلومات بشكل يتأقلم مع العمل القضائي من أجل تحسين جودة الأداء في مرفق العدالة.

المحور الثاني: آلية تنظيم المحكمة الإلكترونية

يرتبط تشغيل هذا النوع من المحاكم باعتماد تقنيات المعلومات والاتصال في إنجاز إجراءات التقاضي عبر تحويل الإجراءات التقليدية "اعتماد المستندات الورقية" إلى إجراءات إلكترونية "اعتماد الأسناد الإلكترونية" عن طريق الإنترنت، فتزول الآلية التقليدية الكتابية لإجراءات التقاضي وضبط الجلسات بحيث تحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف عنها من حيث الشكل والمضمون.

كما تختلف آلية تقديم اللوائح باعتبار ان هذه الوسيلة تؤمن التواصل مع المحكمة في أي مكان أو زمان، الأمر الذي يؤدي توفير الجهد والمال على المتقاضين من دون المساس بالمبادئ التي يقوم عليها نظام الإجراءات القضائية بحيث يتاح لكل المحامين إمكانية التواصل مع موقع المحكمة، ومتابعة إجراءات التقاضي في كافة مراحلها.

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات على النحو الآتي:

-يمكن رفع الدعوى الكترونياً من دون الحضور المادي الى المحكمة من خلال الانترنت عبر نظام ارسال البيانات الالكترونية وتلقيها من قلم المحكمة وتسديد الرسوم القضائية وإبلاغ البيانات من الغير، بحيث تمر بمجموعة من الاجراءات القضائية التي يتم اثباتها في محضر المحاكمة الالكتروني. وكل ذلك يتم من خلال نظام الكتروني موحد بين المحاكم يتضمن دليلاً إرشادياً لكافة إجراءات المحاكمة الالكترونية.

-يمكن توكيل المحامي الكترونياً عن طريق الربط مع مصلحة الشهر العقاري وتسجيل البيانات المطلوبة للاستحصال على توكيل المحاماة بشكل الكتروني، بحيث يتم ارفاقها بالاستحضار. ويمكن تسديد الرسوم بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني بما في البطاقات المصرفية والتحويلات الالكترونية.

-يتم تقديم الدعوي من خلال تعبئة حقول فارغة على الشاشة تحدد بشكل واضح كل تفصيل مثل اسم المدعي واسم المدعى عليه وبريده الالكتروني ورقم هاتفه المحمول، وكذلك البيانات الأخرى مثل الوقائع والأسباب والمطالب... ويجري بعد ذلك إعطاء المدعي رقماً سرياً يمكنه من متابعة إجراءات الدعوى

-بعد استكمال الاجراءات المبينة آنفاً، يجري تسجيل الدعوى الكترونياً في سجل خاص ضمن قاعدة البيانات، ويرسل إشعار بذلك الى المدعي، يتضمن رقم الدعوى وتاريخها إذا كانت مستوفية الشروط. أما في حال العكس، فيتم إخطار المدعي بوجوب استكمال النواقص (مثل عدم تسديد الرسوم) أو بوجوب إجراء التصحيحات اللازمة. ويجري بعد ذلك الانتقال الى مرحلة التبليغات الكترونياً إما بواسطة البريد الالكتروني وإما عبر توجيه رسالة الى المدعى عليه على هاتفه المحمول تدعوه للدخول الى موقع المحكمة لتبلغ الدعوى المقامة ضده، بعد تزويده بالبيانات اللازمة لذلك بما فيها الرقم الكودي الذي يمكنه من خلاله متابعة إجراءات الدعوى وتقديم لوائحه الجوابية وإجراء التبادل عن بعد بشكل أمن.

-في حال عدم علم المدعي بكيفية التواصل الكترونياً مع المدعى عليه، يقوم المباشر بالاستعلام عنه في قواعد البيانات العائدة للمواقع الرسمية التابعة للحكومة الالكترونية لتحديد محل إقامته أو عمله أو بريده الالكتروني أو رقم هاتفه المحمول.

-بعد ذلك يجري الانتقال الى مرحلة المرافعة التقليدية أو الالكترونية تبعاً لما تؤمنه البوابة الالكترونية للمحكمة من إمكانية التواصل عن بعد (الحضور الافتراضي) ، الذي يتم توثيقه بالصوت والصورة، بين الخصوم ووكلائهم

وقضاة المحكمة ليتمكن هؤلاء من مباشرة الاجراءات توصلاً اللى مرحلة النطق بالحكم. وفي حال تخلف الخصم عن التواصل، يمكن تطبيق قواعد المحاكمة المتعلقة بغياب الخصوم وشطب القضايا عن الجدول ووقف المحاكمة وانقطاعها.

-أما محضر ضبط المحاكمة الإلكتروني، فهو يتكون عندما يقوم الكاتب بالطباعة أثناء الجلسات. كذلك يمكن تسجيل الجلسات بالفيديو أو تسجيلها صوتياً. ويمكن الاطلاع على مضمون المحضر عبر موقع المحكمة.

-يجري بعد ذلك إصدار الحكم، ضمن شروط إصدار الاحكام بالصورة التقليدية، في الموعد المحدد لذلك. ويجري إبلاغه من الخصوم بنفس الطريق التي سبق بيانه آنفاً.

المحكمة الإقتصادية نموذجاً للتحول الرقمي

"**الرقمنة**" من المسائل الهامة التي لا يفوت الحديث عنها والحث عليها في كل مجالات الحياة بعد ما تشهده مصر من نمو وتقدم، مع تحرك الدولة في مجال الرقمنة، وباعتبار أن هذا المجال سيحقق كل عناصر التقدم والنجاح للدولة المصرية، وتقليل التدخل البشرى في عمل الحكومة ومكافحة الفساد، وهو ما يؤكد اهتمام الدولة خلال الفترة المقبلة بـ ''الرقمنة".

وتمضي الدولة المصرية وحكومتها الطموحة في خطوات جادة ومدروسة نحو تحقيق برامج الإصلاح والتنمية والتطوير في كافة القطاعات الحكومية، وإيماناً بأن الإصلاح والتنمية المنشودين لا يتأتيا إلا بتطوير أساليب تقديم الخدمات الحكومية على النحو الذي يؤدي إلى رفع كفاءتها وتحسين جودتها وتسهيل وتسريع الحصول عليها، فإنه كان لازماً أن تقبع "الرقمنة" على رأس أولويات القائمين على الأمر بسبب دورها في تحقيق تلك الاغراض.

إن نجاح مشروع التحول الرقمي يقتضي بالتوازي تطوير أجهزة العدالة للوصول بها إلى استعداد وجاهزية لإتاحة تقديم خدماتها القضائية إلى الجمهور باستخدام وسائل تقنية المعلومات، ولذلك قام المشرع المصري بتعديلات على قانون المحاكم وعلى رأسها المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المنشور بالجريدة الرسمية في العدد ٣١ مكرر (و) الصادرة

بتاريخ ٧ أغسطس سنة ٢٠١٩، وأتاح لأول مرة استخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم خدمات رفع وإدارة الدعاوى القضائية الكترونياً.

في البداية – كانت الرغبة في تعظيم استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية في تقديم كافة الخدمات الحكومية المتاحة للجمهور، دافعاً إلى خروج العديد من التشريعات التي يمكن اعتبارها البنية التحتية القانونية للتحول الرقمي في القطاعات الحكومية المصرية، ومن ضمن تلك التشريعات القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم وسائل الدفع غير النقدي والذي ألزم سلطات الدولة ومقدمو الخدمات العامة من أشخاص اعتبارية عامة ومنشآت وغيرها بإتاحة كافة وسائل الدفع الإلكتروني الممكنة للجمهور، وغيره من التشريعات الأخرى، كما صدرت كذلك العديد من القرارات الوزارية بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني .

وفيما يلي قراءة في منظومة رفع وإدارة الدعاوى الاقتصادية باستخدام وسائل تقنية المعلومات المضافة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء المحاكم الاقتصادية المتمثلة في الإجابة على سؤال المبررات وراء تلك التعديلات؟، وكذا هل التقاضي الإلكتروني اللجوء إليها إجباري أم جوازي ومن يمكنهم اللجوء إليه، وما هي نوع الدعاوى التي يمكن اقامتها ومباشرتها من خلال هذه المنظومة الجديدة؟

أولاً: المبررات وراء تلك التعديلات؟

سبق الحديث عن أن تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية الجديد تأتي استجابة لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي ترتكز على تعظيم فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وتوطين التكنولوجيا في مصر، ولقد أشرنا إلى أن هذا الهدف يستدعي:

من ناحية أولى:

إعداد وتجهيز قضاء متخصص قادر على الفصل بكفاءة وبسرعة في المنازعات ذات الطبيعة الاقتصادية، ولذلك فإن التعديلات الجديدة قد تضمنت تطوير نظام قاضي التحضير والوساطة، مد مظلة اختصاص القضاء الاقتصادي لتشمل منازعات جديدة ناشئة عن قوانين ذات طبيعة اقتصادية، وتعديل نصاب اختصاص المحاكم الاقتصادية القيمي .

من ناحية ثانية:

توطين تقنية المعلومات واستخدامها في تقديم الخدمات القضائية للمنازعات ذات الطبيعة الاقتصادية، والذي يلزم اتاحة إقامتها وادارتها ومباشرتها وانهائها في أسهل وبأسرع وسيلة ممكنة، ولذلك جاءت التعديلات الجديدة لقانون المحاكم الاقتصادية لأول مرة بمنظومة إقامة وإدارة الدعاوى القضائية الكترونياً من خلال منصة تقاضي الكترونية يتم انشائها على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" بتعاون والتظافر بين وزارة العدل، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة

الاستثمار والتعاون الدولي، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة المصرية، والبنك المركزي المصري، والسجل التجاري، وفي الوقت الحالي تستعد تلك الجهات إلى إطلاق هذه المنصة الالكترونية للبدء في تطبيق منظومة التقاضي الالكتروني بالمحاكم الاقتصادية

ثانياً:

-هل التقاضي الإلكتروني اللجوء إليه إجباري أم جوازي ومن يمكنهم اللجوء إليه

-وما هي نوع الدعاوى التي يمكن إقامتها ومباشرتها من خلال هذه المنظومة الجديدة؟

يمكن إعتبار منظومة التقاضي الإلكتروني نموذجاً تجريبياً، وبالتالي لا يمكن أن يتم فرض اللجوء إليها اجبارياً، فالتعديل الجديد لم يلغى منظومة التقاضي الورقي التقليدي البتة، ولكنه وضع الجمهور أمام منظومة جديدة كلياً بنظام مختلف وجعل اللجوء إليها جوازاي جانباً إلى جنب مع النظام التقليدي، كما أن إقامة الدعاوى التي تختص بها المحاكم الاقتصادية وفقاً لمنظومة التقاضي الجديدة لا يغني قلم كتاب المحكمة عن انشاء ملف ورقي للدعوى وهو ما تكشفه عنه المادة ١٦ من التعديل الجديد والتي تنص على أنه "....وفي جميع الأحوال، على قلم الكتاب نسخ صورة المستند أو المحرر الإلكتروني وإيداعه ملف الدعوى الورقي".

يمكن لأي شخص اللجوء إلى منظومة التقاضي الإلكتروني ولكن بشرط القيد في السجل الالكتروني المعد خصيصاً لهذا الغرض، وهو سجل معد الكترونياً بالمحاكم الاقتصادية يقيد

فيه العنوان الالكتروني المختار -وهو بريد الكتروني أو رقم هاتف أو أي وسيلة من الوسائل التكنولوجية كالفاكس وغيره – للأشخاص والجهات الآتية: الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة، والشركات المحلية والأجنبية أو أحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة، ومكاتب المحامين.

-كيفية إقامة الدعوى وفقاً للمنظومة الجديدة من خلال؟

١-رفع صحيفة الدعوى المزيلة بالتوقيع الالكتروني المعتمدة وفقاً لقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، وهو ما يلزم أن يكون للمحامي الموقع على الصحيفة توقيعاً الكترونياً معتمداً من احدى الجهات المرخص لها قانوناً، عبر الموقع الالكتروني – منصة التقاضي الالكتروني – لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية ويتم تقييد الدعوى بعد سداد الرسم المقرر قانوناً والدمغات الكترونياً من خلال وسائل الدفع غير النقدي المتاحة كالبطاقات الائتمانية والسحب، والحوالات المصرفية، ورفع المستندات الكترونياً، كما يتم سداد رسم لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز الالف جنيه نظير استخدام هذه الوسيلة في التقاضي.

٢-يقوم قلم كتاب المحكمة بإرسال ملف الدعوى إلى هيئة التحضير، ويتم اعلان أطراف التداعي بصحيفة الدعوى اعلاناً الكترونياً على عناوينهم الالكترونية المختارة عبر منصة التقاضي الالكتروني المنشأة على الموقع الالكتروني لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، ويحصل ذلك الاعلان قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بخمسة أيام على الاقل.

٣-ويتم مباشرة الدعوى الكترونياً من خلال منصة التقاضي عبر موقع قلم كتاب المحكمة الاقتصادية عن طريق إيداع المذكرات وتقديم المستندات وأبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الالكتروني، ونعتقد ان المنظومة الجديدة سوف تسمح باستخدام وسائل تقنية المعلومات في عقد جلسات المحاكمة أو سماع الشهود أو غيرها من وإجراءات التقاضي وذلك باستخدام الاتصال الفيديو عن بعد أو غيره من وسائل الاتصال الالكترونية، وهو ما تكشف عنه التعديلات الجديدة حيث نصت عليه المادة ١٣: "يقصد بسير الدعوى الكترونياً: مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانوناً عبر الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض".

كما نصت المادة ١٩ على أنه: "يجوز للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وابداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الالكتروني عبر الموقع الالكتروني المخصص لذلك"، وكما نصت المادة ٢٠ أيضاً على أنه: إذا لم يحضر المدعي جلسات المحاكمة جاز للمحكمة إعمال نص المادة (٨٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، والمتعلقة بشطب الدعوى، وهو ما يكشف عن إمكانية عقد الجلسات بنظام الاتصال الفيديو عن بعد، وإلا ما كان هناك حاجة لإيراد نص مثل نص المادة ٢٠.

دليل مصطلحات التحول الرقمي

التحول الرقمي Digital Transformation

يُمكن تعريف **التحول الرقمي** هو تغييرٌ في القيادة وطريقة التفكير، وتشجيعٌ لنماذج الأعمال المبتكرة والإبداعية، ودمج التقنية واستخدامها في تحسين تجربة العاملين والعملاء والمساهمين والمزودين، وتُعرف موسوعة ويكيبيديا التحول الرقمي بأنه التغييرات الناتجة عن تطبيق التكنولوجيا الرقمية في كل مناحي المجتمع الإنساني.

تقييم الأداء Benchmarking

هي أول مراحل **التحول الرقمي**، وفيها يتم إعداد قياسات لتقييم المؤسسة أو الشركة. تعمل الشركات على تنفيذ عملية تقييم الأداء من خلال عدة إجراءات مثل مراجعة الاستراتيجية، تقييم مهارات الموظفين، تعريف العمليات وتحديدها، جمع البيانات، تحليل الفجوات وتحديد الاتجاهات المستقبلية في العمل...إلخ.

التركيز على المتعاملين مع النظام القضائي Customer Focus

الفكرة الرئيسية في **التحول الرقمي** تتمحور حول أن التحول يجب أن يُقاد وفق حاجة العملاء (المواطنين – المحامين). ويتم ذلك من خلال بناء تجارب عمل ممتعة ومستقرة وذات طابع شخصي ومُدعمة بنظرة متكاملة للعملاء وبطابع رقمي مرن وسهل.

البيانات Data

إن ربط مصادر البيانات المتعددة الخاصة بالعملاء مع بعضها البعض، وتمكين فريق العمل في المؤسسة بالغوص في تلك البيانات وتحليلها هو جزء مهم في عملية تطوير منتجات المؤسسة وفي تحقيق **التحول الرقمي** الأمثل.

ثقافة البيانات Data Culture

هي الثقافة التي توظف البيانات وتتخذ الإجراءات والقرارات بناءً على ذلك، وبغض النظر هل يتفق هذا مع العادات والمتعارف عليه أم لا. تستخدم ثقافة البيانات العمليات التحليلية لسبر غور البيانات الضخمة بهدف تحويل العمليات وطريقة تنفيذها داخليًا وخارجيًا في قطاعات العمل المختلفة.

التدريب Training

يُعد التدريب أحد أهم إجراءات **التحول الرقمي** وهو يتواجد في الكثير من مراحل التحول، ويهدف لتنمية المعرفة النظرية والعملية وتعزيز المهارات والقدرات للأشخاص المشمولين في التدريب. قد يستهدف التدريب الطاقم الداخلي في المؤسسة ليتمكنوا من مواكبة التغييرات الحادثة بسبب **التحول الرقمي**، وقد يستهدف التدريب أيضًا العملاء والجمهور.

الخدمات الرقمية الحكومية Government Digital Services

مجموعة من الخدمات الرقمية التي تقدمها الحكومة للمواطنين والهيئات والمؤسسات، ويستفيد منها القطاع الخاص أيضًا. وتمثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ووحدة **التحول الرقمي** أحد الجهات الرئيسية المنظمة للخدمات الحكومية الرقمية.

الوصف الوظيفي Job Description

هو وثيقة تعدها الشركات لكل وظيفة حسب الأنظمة والهياكل المعتمدة، ويحتوي الوصف الوظيفي على عناصر هامة مثل المسمى الوظيفي، مكان العمل، المسؤول المباشر، رقم الوظيفة، الإدارة او القسم التي تتبع لها الوظيفة، واجبات ومسئوليات الوظيفة. يتغير الوصف الوظيفي باستمرار للوظائف التي لها علاقة بالرقمية بسبب التطور المستمر في هذا المجال، لذلك من المهم مراجعة الوصف الوظيفي بشكل دوري لهكذا وظائف.

مؤشرات قياس الأداء KPIs

مؤشر قياس الأداء عبارة عن قيمة مُقاسة توضح مدى تحقيق مؤسسة ما لهدف من أهداف العمل لديها. تستخدم الشركات مؤشرات الأداء في مستويات عديدة ومختلفة لقياس أدائها بشكل شامل.

القيمة طويلة الأمد LTV

إنشاء القيمة طويلة الأمد هي هدف **التحول الرقمي**. القيمة طويلة الأمد هي قيمة المؤسسة الرقمية على إمتداد مدة زمنية طويلة.

الإسناد الاداري Outsourcing

هو الاستعانة بخدمات وأعمال شركات او مؤسسات خارجية او أجنبية، والهدف منه توفير جهد وتكلفة إنشاء تلك الخدمات والأعمال داخل الشركة، حيث يتطلب ذلك وجود فريق يتمتع بالخبرة والمهارة الكافية لتوفير تلك الخدمات وبنائها. التوجه السائد لدى الشركات في العصر الحالي هو استخدام الاسناد الإداري في خدمات معينة مثل بناء وتصميم المواقع، بينما تحتفظ بأعمال أخرى خاصة داخل الشركة مثل تحليل البيانات وإنشاء المحتوى.

تهيئة مساحة العمل Workspace Design

يلعب مكان العمل دورًا مهمًا في تنمية الإبداع لدى الموظفين والعاملين كما أن وجود بيئة مريحة ومبدعة ومفتوحة يعمل على إزالة الحواجز بين العاملين ويساعدهم في التواصل بشكل فعال ومشاركة أفكارهم وتجاربهم، كما ويعمل على التخلص من الملل والكآبة التي تصيب البعض في المكاتب المغلقة.

نموذج العمل Business Model

هو نموذج أو مخطط يتم من خلاله تحديد كيفية تقديم خدمة وكيفية توصيلها وتقديمها للعميل او المستفيد، وهذا يعني أيضًا أن نموذج العمل هو أداة يمكن من خلالها تحديد الطريق التي تسلكه المؤسسة في خلق قيمة خدماتها وإقناع الجمهور بهذه القيمة والاستفادة منها.

منهجية الآجايل Agile Methodology

تعود جذور منهجية الآجايل إلى تطوير البرمجيات، ولكن اُستخدمت في مجالات أخرى. بشكل أساسي، منهجية الآجايل هي طريقة مرنة وانسيابية لبناء مشروع ما، وتعتمد على مبدأ التعاون والمساءلة.

اختبار A/B

يشبه هذا المصطلح القيام بإجراء تجارب علمية ولكن في الجانب التقني، حيث يقوم المختبر باختبار نسختين من شيء ما لمعرفة أي نسخة منهما كانت مفضلة للمستخدمين. عندما تبني موقع ما، يمكنك إنشاء نسختين من أحد صفحات الموقع واختيار أفضلهما في الأداء.

لوحات التحكم Dashboards

لوحات التحكم ببساطة عبارة عن مكان يتيح لك التأكد من أن كل شيء يسير على ما يرام ووفق الطبيعي. في عالم الرقمية، لوحات التحكم تقوم بنفس العملية، وتتيح لك مثلًا معرفة أي الصفحات الأفضل أداءً في موقعك، أو تتيح لك معرفة إحصاءات معينة تُساعدك في اتخاذ قرارات مهمة على مستوى العمل والنظام. تكمن أهمية لوحات التحكم في أنها تُظهر البيانات المعقدة بطريقة تجعلها سهلة الفهم والاستيعاب.

ملحق

قرار النائب العام بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي

أصدر المستشار النائب العام حماده الصاوي القرار رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنقاذ القانون بمكتب النائب العام، على أن تتولى الإدارة أحد أعضاء النيابة العام بدرجة محام عام على الأقل، ويعاونه عدد كاف من الأعضاء يصدر بتحديدهم قرار من النائب العام، ويلحق بالإدارة عدد من الموظفين المتخصصين وفقا للهيكل الإداري الذي يصدر في هذا الشأن.

ويكون الهدف من انشاء الإدارة:

١- تختص الإدارة بوضع المنظومة المتكاملة للتحول الرقمي لإنقاذ القانون ورسم السياسات والاستراتيجيات والأولويات نفاذة لتلك المنظومة

٢- العمل على تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين النيابة العامة في إنقاذ القانون لتحقيق العدالة الناجزة ومكافحة الفساد.

٣- تحقيق الربط المتكامل بين النيابة العامة وكافة قطاعات الدولة بشأن التحول الرقمي الإنقاذ القانون.

٤- تحقيق التعاون والتنسيق بين النيابة العامة والجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة سواء الجهات الحكومية أو غير الحكومية لتبادل الخبرات والمعارف واختيار أفضل التطبيقات والبرامج والنظم الإلكترونية التي تساعد على تقديم خدمات ذكية مستدامة وآمنة.

٥- إعداد التوصيات الخاصة بالتشريعات ذات الصلة بمجال التحول الرقمى الإنقاذ القانون ومقترحات تعديلها بما يحقق دعم آليات التنفيذ وتحقيق الحماية والتأمين اللازم وكذا المشاركة فى اللجان الوطنية والتنسيقية ذات الصلة.

وتتولى الإدارة دون غيرها الاختصاصات التالية :-

١. الإشراف على تصميم البرامج والتطبيقات والنظم الإلكترونية ومنافذ تقديم الخدمات الخاصة بالنيابة العامة واعتماد آليات تنفيذها وفق احتياجات العمل وبما يكفل تنفيذ الخطة العامة للدولة بشأن منظومة التحول الرقمي لإنقاذ القانون.

٢. الإشراف على التدابير الفنية لضمان سرية وسلامة البيانات والمعلومات والبرامج والتطبيقات والنظم الإلكترونية ومنافذ تقديم الخدمات والخوادم والروابط المستخدمة بالنيابة العامة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأمن السيبراني.

٣. الإشراف على سياسات واستراتيجيات صيانة الأجهزة والبرامج والتطبيقات والنظم الإلكترونية ومنافذ تقديم الخدمات والخوادم، والمعالجات الفنية المعوقات عملها، واعتماد تنفيذها بما يضمن استمرار عملها على الوجه الأكمل.

٤. تحديد المدير المسؤول عن إدارة البرامج والتطبيقات والنظم الإلكترونية ومنافذ تقديم الخدمات وصلاحياته، والخطة الزمنية لتحقيق الاستخدام الأكمل.
٥. متابعة تنفيذ المواصفات القياسية المصرية الخاصة بالتحول الرقمى وعمليات الإجازة للمنظومات والتطبيقات ومنافذ تقديم الخدمات.
٦. متابعة تنفيذ مؤشرات الأداء واليات قياس وتقييم معدلات الإنجاز وفقا للتكليفات الصادرة عن النائب العام.
٧. اعداد ومتابعة تنفيذ الخطط التدريبية وتوفير البرامج التدريبية المتطورة واللازمة التأهيل كافة العناصر التى ستقوم بتشغيل منظومة التحول الرقمى لإنقاذ القانون وكذالك المستخدمين لتلك المنظومة.
٨. إعداد مقترحات التشريعات واللوائح اللازمة لعملية التحول إلى المجتمع الرقمى، ورفع التوصيات الخاصة بالتعديلات التشريعية ذات الصلة إلى النائب العام.
٩. حصر البرامج والتطبيقات والنظم الإلكترونية ومنافذ تقديم الخدمات المفعلة بالنيابة العامة لرسم سياسات استكمالها وتكاملها، واعتماد آليات تنفيذها.
١٠. التنسيق بين إدارة النيابات والمجلس الأعلى للمدفوعات لوضع ضوابط تقديم الخدمات المالية المرتبطة بمنظومة التحول الرقمى لإنقاذ القانون.
١١. مراجعة البروتوكولات والاتفاقيات المبرمة أو التى تبرمها النيابة العامة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة وإبداء الرأى بشأنها.
١٢. مراجعة التقارير الفنية الشهرية بشان اشتراكات الخدمات المتعاقد عليها على أن ترسل لإدارة النيابات لتؤدى الالتزامات المالية أخذا بما يرد بالتقارير الفنية المار بيانها.

١٣.	مراجعة طلبات الصرف النقدى المقدمة من مركز معلومات النيابة العامة، على أن ترسل الإدارة النيابات التسوبيها وفقا للوائح المعمول بها لديها.

وتقبل الإدارة المنح والمعونات المالية والعينية وما يتضمنه تنفيذ البروتوكولات من تمويل مالى أو عينى سواء من الجهات الحكومية أو غير الحكومية، عقب موافقة النائب العام، على أن يتم توريدها أو إضافتها وفق النظم المعمول بها بإدارة النيابات.

على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره وعلى إدارات النيابة العامة المختلفة تنفيذه كل فيما يخصه.

المراجع والمصادر:

١. المؤتمر الدولي الثالث حول " التحوّل الرقمي والمعرفة القانونية"، مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، بيروت -محاضرة في موضوع المحكمة الإلكترونية من إعداد القاضي الدكتور جمال عبد الله.

٢. صفاء أوتاني المحكمة. الإلكترونية. (. المفهوم والتطبيق.). قسم. القانون. الجزائي. كلية. الحقوق. جامعة. دمشق.

٣. أحكام التقاضي الإلكتروني، طارق بن عبدالله بن صالح العمر ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.

٤. **التقاضي الإلكتروني** كآلية لإنجاح الخطط التنموية التي ترسمها الحكومات د.عصماني **ليلى**. /. جامعة و. هران.

٥. **التحول الرقمي كيف و لماذا ؟ الدكتور/ عدنان مصطفى البار** ، أستاذ نظم المعلومات المشارك، قسم نظم المعلومات ، جامعة الملك عبدالعزيز ، **الدكتور/ خالد علي المرحبي،** أستاذ علوم الحاسب المساعد، قسم علوم الحاسبات ، جامعة أم القرى